الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

عمائم ليبرالية ومصلحون عراقيون.. منسيون

مصطفى الكاظمي ❖

يتقن الشرقيون لعبة اخفاء الكبار .. تناسيهم وتجاهلهم وتحييد طروحاتهم حتى عندما يكون استحضارهم مهمة مصيرية لتكريس الوعي الثقافي لشعوبهم. فتذكر الكبار المؤثرين وربما لانقفز على المفاهيم حين نقاربهم بمصطلح "عقول الظل" .. ليس حدثا اختياريا ومن المؤكد انه لايعنى فقط بالسلوك الاعتباري على مستوى الذاكرة الجمعية بل هو في واقع الحال حدث يتعلق بصيرورة الحياة ، وعملية الخلق المتجددة.

رجال علم وعمائم ليبرالية وفلاسفة ومثقفون امدوا حياتنا بنسائم استمراريتها ، لكن الظروف ، زجت ببعضهم قسراً في لعبة الاخفاء المؤلمة.

في نطاق المقاربة الحضارية فان الحضارات الغربية اجمالاً لاتخصص مساحة واسعة في وعيها الجمعي لمبدعيها وروادها فقط بل تضيف في الوصف والتفصيل لأعمالهم على العكس من نزعتنا العجيبة نحو التجاهل والإهمال.

السيد مهدي الحكيم وطه جابر العلواني وعبد الجبار الرفاعي و كنعان مكية و عادل عبد المهدي وسواهم رموز معرفية اثرت الفكر السياسي والديني والاجتماعي والثقافي في العراق وهي في جوهرها تشكل منارات لما تراكم عليها من تفاعلات حديثة في خضم البحث عن اجابات شافية، ومن أجل تقديم عطاء جديد يخدم الفكر والانسان.

وعلى الرغم من ان احد هذه الاسماء له اليوم دور سياسي فاعل في العراق ، الا ان عادل عبد المهدي السياسي في السلطة التنفيذية يقف في ظله عبد المهدي المفكر.

في عقدي الخمسينات والستينات من القرن المنطوي شهدت الساحة انتشاراً سريعاً وغير مسبوق للافكار الشيوعية والقومية بتيارات واتجاهات مختلفة وكان الاتجاه الديني رد الفعل الطبيعي لوقف هذا الزحف الفكري الذي لم يكن بمقدوره اصلاً الاستمرار بحكم التناقض المباشر مع البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت سائدة في المجتمع العراقي انذاك.

هنا بالتحديد ظهرت الاسماء الكبيرة التي تحملت مسؤولية الحفاظ على الانتماء الاصيل للمجتمع وتحولت بالممارسة المباشرة الى الاصلاح بمبتغاه الاجتماعي والثقافي والسياسي ، متصدين لمسؤولية الانقاذ في مواجهة صراع ارادات مبني على مصالح شخصية ضيقة.

برز السيد مهدي الحكيم في تلك المرحلة المعقدة بفكر نير وقلب مفتوح فأستحق ما اطلق عليه من لقب مكاريوس العراق لدوره في التعريف بمظلومية العراقيين مرة ودعوته الى اسلام انساني متكامل مع الاخر ومهما كان هذا الاخر وتشهد على ذلك ساحة دبي ولندن حينما كان يحضر الشهيد مهدي الحكيم نشاطات المسيح والهندوس والبوذيين، ويروي السياسي والمنسي الاخر سعد صالح جبر رفيق درب الحكيم، كيف ينتظر رؤساء الطوائف في لندن في بيت سعد صالح جبر، مهدي الحكيم بلباسه الصوفي البسيط، ليستمعوا رؤساء الطوائف برؤية الحكيم المتسامحةحول الاسلام والاخر، بعد ان رأوا اسلاماً اخر، واغنى الحكيم الفكر الحر المعاصر بطروحات راقية ومتطورة ما دفع الى اغتياله اثناء حضوره المؤتمر القومي الاسلامي في السودان بدعوة من الشخصية

كنعان مكية

طه جابر العلواني

عادل عبد المهدي

د. رفاعي

السياسية الفكرية السودانية المعروفة حسن الترابي ، فكان هذا الاغتيال اعترافاً بعجز البعث عن مجاراة مشروع الاصلاح الوطني الحر البعيد عن التعصب.

وفي مرحلة الانتشار الفكري الافقي ذاتها اطل الفقيه طه جابر العلواني رجل الدين الذي اثرى الفقه الاسلامي الديموقراطي من خلال جهده ومنجزه المعرفي في ماليزيا وفي الولايات المتحدة حينما كان يدير اهم المراكز الاسلامية المعهد العالمي للفكر الاسلامي.عبر مشروع، المنهجية في الفكر والاستدلال، لأنّ مراجعة التراث والتجديد ينبغي أن يكونا أولاً في منهجية التفكير والاستدلال.

وبالخصوص ان الامة تعاني حسب تعبير العلوني من منهجية سائدة في كثير من الدراسات غير الجادّة، وعلى وجه الخصوص الدراسات الموجهة، التي تستند إلى فكرة مسبقة يراد ترويجها ضد الاخر.

وضمن ذات المسار الإصلاحي الوطني ظهر ابن جنوب العراق الداعية والمفكر عبد الجبار الرفاعي الذي تنقل بين الحوزة العلمية والكويت ودمشق وعواصم واماكن اخرى ينشر فكره الحر النير عبر اصدارات هائلة من اهمها(مجلة قضايا اسلامية معاصرة، سلسلة كتاب فلاسفة الدين وعلم الكلام الجديد، سلسلة كتاب فلسفة وتصوف، وسلسلة كتاب افاق التجديد وسواها) وكان هدف الاصلاح هو كل ما يصبوا اليه من كل هذه المشاريع لتصحيح مفهوم الدين حيث يقول الرفاعي "لا سبيل الى جني معطيات النزعة الانسانية في الدين، الا بالخلاص من التفسيرات المتعسفة القمعية للنصوص، وتخطي المفاهيم والمقولات النمطية المغلقة في اللاهوت الكلاسيكي. وانما يتحقق ذلك بفتح باب الاجتهاد في علم الكلام، وتحديث التفكير اللاهوتي، ومحاولة بناء لاهوت عقلاني مستنير".

ثم تطور المنحى النقدي عند الرفاعي الى نقد النظام التعليمي في الحوزة العلمية منذ ١٩٨٦ حتى ١٩٨٩، وهو ما حاز على جانب من اهتمامه سواء في كتابه "تطور الدرس الفلسفي في الحوزة العلمية، الصادر في العام ٢٠٠٠، ام في اطروحته للدكتوراه والموسومة " تحديث الدرس الكلامي والفلسفي في الحوزة العلمية،٢٠٠٥، والتي ناهزت صفحاتها الألف، وحازت على الجائزة الاولى للشهيدين الصدرين صيف ٢٠٠٩، والتي نظمها مكتب الشهيد الصدر في قم.

المنسي الاخر المثقف كنعان مكية كان من بين المصلحين المهمومين بتشذيب الذاكرة العراقية و العالمية مما علق بها تمهيدا للانطلاق الى افق التسامح الثقافي.

مكية الذي وضع كتاب القسوة والصمت والنصب التذكارية والصخرة وكتابه الشهير "جمهورية الخوف" بعد ان ترجم بروعته وضخامته وصدق انتمائه الديمقراطي الحر الى ١٧ لغة عالمية، لم يترجم الى اللغة العربية الى الان، ولكن قد يحاجج البعض ان جمهورية الخوف قد ترجم الى العربية عبر نسختها الصادرة عن دار الزهراء او دار مدبولي في القاهرة، الحقيقة ان هذه النسخة ليست ترجمة حقيقية لسفر مكية في جمهورية الخوف وانما مقاطع مشوهة ترجمتها احدى مخابرات دول الجوار العراقي للانتقام من ثقافة كنعان مكية وتشويه معاناة العراقيين تحت دكتاتورية صدام حسين ، اعتبر كنعان مكية رائداً من رواد حقوق الانسان ليس في العراق فحسب بل على المستوى العالمي.

والرجل الذي اختار جبهة الدفاع عن مستقبل عراقي اكثر تسامحا واقل صداما عبر ميثاقه الشهير ميثاق ٩١ تيمماً بانتفاضة العراقيين عام ١٩٩١ ضد الظلم والطغيان واشد تكريساً لمفهوم المواطنة والتصالح مع الذات ومن ثم مشروع الذاكرة العراقية الذي بدأ يحتضر بسبب هذا النسيان، استمر مكية يراقب المشهد العراقي بكل تجلياته وانكساراته ، فكان صمته مابعد عام ٢٠٠٣ موردا حيا لقياس موقف المفكر كمسؤول عن صوغ الوعي الجماعي في لحظة النكسة الاجتماعية ، لم يكن مترددا في تشخيص الخلل على المستوى السياسي مع تغير المراحل ، لكنه بالتاكيد كان وفيا لمصداقية رجل التاريخ ، لا ازدواجية رجل المراحل.

اما عادل عبد المهدي فان مشروعه الفكري كان قد تأسس بعد مخاضات مع الفكر القومي و الماركسي و الاسلامي في بداية شبابه في الخمسينات و الستينات ليستقر منذ منتصف الستينات على محاولة ايجاد معادلة متوازنة قادرة على تقديم اجابات عصرية لمرحلة عراقية معقدة تقف عشرات القوى والتيارات السياسية عاجزة عن التعامل معها يساعده في ذلك عمقه الاقتصادي الاكاديمي مرة او عمقه الفلسفي عبر وضعه بصمات جلية في الوعي الثقافي العراقي المعاصر وحتى العالمي عبر مشروع مجلة المنتقى بلغاتها الثلاث والتي كان يصدرها عبد المهدي في باريس لأكثر من عقدين ثم مجلة ينابيع الحكمة بالفرنسية (The Mind Spring)

وكانت مجلة المنتقى تذكرنا بالعروة الوثقى التي كان يصدرها جمال الدين الافغاني في باريس ايضا ايام هجرته الى هناك.

وربما سيطول الوقت قبل ان يتم تذكر عبد المهدي مفكرا وفاعلا في الوعي المعاصر وليس سياسيا فقط.

ان محاولة استعراض هذه الرموز التي ربما يدرج معظمها تحت وصف "العمائم الليبرالية" و"المصلحين الاجتماعيين" و"المفكرين المهمومين بالاخر" ، لم تكن غايتها استذكار الاسم بعيدا عن المعنى ، والمعنى في هذا الطرح ان العمامة التي بدت حيناً موغلة في عزلتها الزمانية ، او مندفعة نحو "التراتيبية" السياسية حينا اخر ، انما تقف في ظل حضورها الطاغي اليوم تجارب مغايرة تفرض نفسها كحلول فكرية مقترحة لازمات الهوية والغاية والرؤية التي تشوب قفزاتنا العراقية المضطربة.

قد نوصف باننا من سلالة امة لاتجيد احترام رموزها ، لكن الضرورة قد تكسر هذا الاعتياد ، والضرورة لاتعنى بمحاولة نبش الطروحات الفكرية وتعديل آليات اخفاء الرموز فقط ، بل تتعدى الى تحديد الاسئلة العراقية قبل الاجابة عنها.

وليس من باب الصدفة ان التاريخ العراقي المعاصر حافل بعشرات من الرموز الفكرية والسياسية التي تصدت للاجابة ، والعودة الى تلك الاجابات ليس سلوكا "نكوصيا" بقدر ما هو في حيزه الفكري عودة الى البحث عن "المنافذ".

❖ كاتب وسياسي عراقي ورئيس تحرير مجلة الاسبوعية

ما قبل الدولة، مابعد الدولة

علي حسن الفواز

لاأعرف كيف يفلسف البعض مفهوم صناعة الدولة المدنية، شروطها وفاعلية حضورها ومستقبلها، ويضعنا امام سياق غائم لهذه الدولة، مقابل الحديث عن رغبة البعض في استعادة هيمنة الشكل القديم للدولة الانقلابية او الثورية او السلالية، اذ يدفعنا هذا الحديث نحو مواجهات فيها الكثير من الاستعراضية والحنين المرضي، مثلما فيها الكثير من الالتباس حول توصيف الدولة واهمية الحاجة اليها لضمان التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحماية المجتمع والجماعات من الانقراض.

ان الحديث عن منظور شكلاني واشكالي يعني البقاء عند حافة الاسئلة، وعند اضطراب هذا المفهوم عند النخب السياسية ذاتها وعند مريدي هذه النخب ايضا، حيث ان افتراض هذا الاضطراب يعني وجود الكثير من التعقيدات والموانع، تلك التي تدفع نحو المزيد من الصراعات والتقاطعات ونحو العديد من صيغ الالتباس والريبة واللاوثوقية، حتى نبدو وكأننا امام لعنة اسمها الدولة المدنية الغائبة، والتي تحولت في سياق هذه الصراعات والتجاذبات الى نوع من (اليوتوبيا) التي اريقت من اجلها الدماء!! وجاءت سعيا وراء ولادتها القيصيرية جيوش الامبراطورية الامريكية وتوابعها، والتي يخشى من ولادتها الفضاء العربي السياسي المزدحم بالديكتاتوريات، رغم ادعاء بعض عناوينه وجنرالاته بان النموذج العراقي لايشكل خطرا عليهم، رغم ان هذا النموذج هو الهاجس السري لانهيار نظام المركزيات المستبدة في العقل السياسي والعقل السلطوي.

اعرف ان البعض يائس جدا من صيرورة الدولة المدنية، اذ لم نرث جميعا تقاليدها للاسف ولم نتعرف عليها!! بحكم ازمة تاريخنا السياسي في الحاكميات وطبيعية المقدس السلطوي الذي فرض اشكاله وسط تاريخ مقابل من الجهل والتخلف والعطالات النوعية، وربما بحكم طبيعة عقلنا العسكرتاري الانقلابي المعاصر منذ بداية ثوراتنا الوطنية، والذي لايؤمن بفكرة التداول السلمي للسلطة. فضلا عن اننا وتحت هذه الواجهات وتراكم ازماتها لا نملك لها اية جينالوجيا في معرفة سلالات وتواريخ الدولة العربية /الاسلامية ذات المزاج الشمولي والعصابي. واعرف ايضا أن مرجعيات التعاطي مع تاريخ هذه الدولة هي (ثقافوية) اكثر من كونها ذات طبيعة اجرائية، وان نفورها نافرة عن السياق يجعلها ذات طبيعة(متوحشة) اكثر مما هي مأنوسة ومندمجة فيه، لكن بالمقابل فان هذا البعض ليس بريئا تماما في النظر الى هذه الزاوية، وليس هو صاحب استبصارات معرفية ليكشف لناعن سوء درايته بالكيفية التي تتشكل بها الدولة المعاصرة، دولة المؤسسات والنظم والتعددية والحقوق، وكيفية التعاطي معها كمنظومة (حداثوية) تحمل معها شفرات التغاير والتعدد والروح العميقة للحرية، تلك التي تتعايش فيها المكونات والتجمعات البشرية والثقافية والقومية والاثنية دون حساسيات ودون عمليات طرد منهجي لاي منها، مقابل انها تفترض ايجاد ضرورات لازمة لتنظيم وتأطير فعاليات النضال الاجتماعي والسياسي والثقافي من اجلها وبشكل سلمي مدني يكرس مبادىء المعارضات السليمة، وليست المعارضات العنفية التي مازالت للاسف تمارس لعبة رفع الرايات، والتماهي مع تاريخ السلطة القديمة. لذا يقف هذا البعض وبنوع من الصخب واستعراض القوة طبعا امام لعبة الدولة القوية، الدولة الطاردة، الدولة التي تعكسر ماحولها وتحارب ماحولها، وربما ثمة من يستعيد في ذات السياق مرجعيات غريبة لتاريخ الدولة العراقية بدءا من الدولة الوطنية الاولى والتي انشئت عام ١٩٢١ و المصنوعة وفق القياسات الانكليزية !!مرورا بطبيعة تشكلات الدولة الانقلابية بمزاجها العسكري والدولة الشمولية /الايديولوجية، تلك التي صنعت لنا(فرقة ناجية) تملك كل شيء، مثلما صنعت لنا اشكالا معقدة من ايديولوجيا الاستبداد، وانتهاء بالدولة المحتلة التي تبحث عن هوية وحلول لازماتها، وازمات صراعاتها المسكونة احيانا ب(اشباح) السلطة المهيمنة وسط متاهات من التعقيد والتنظير والتجنيس، والتي تحلم بالمقابل بغواية العمل ضمن الهامش الواسع للتحولات بعد ٢٠٠٣، لكن في اطار تشويه انتاج الدولة الوطنية الخالية من اعراض العسكرتاريا والشمولية، من خلال طبائع المشاريع السياسية الغامضة وامراض الانوية والنكوصية التي تحلم ببطولة الشيخ الذي يتوهم ان يستعيد صباه دائما.

الدولة الجديدة رغم كل ما يحوطها تبقى طموحا للكثيرين الذين يفكرون بامتياز مايمكن توفره هذه الدولة من تحولات مدنية وانسانية، ومن تصدعات عميقة الاثر في تاريخ الاستبداد الطويل، تلك الدولة التي لها خصائص وطبائع المشروع الديمقراطي التنويري حتى وان كان داخل مؤسسات تقليدية(دينية او قومية او شعبية) والتي يمكن ان تضع(صناعة)هذه الدولة والدفاع عنها على رأس الاوليات، لان مستقبل هذه الدولة هو الضمانة الحامية لهذه القوى الجديدة المستلبة من التاريخ والحاكميات القديمة، التي ستكون اعراض وتوجهات الليبرالية رغم كل الحساسيات ازاءها هي المسار الحاضن للتحولات الديمقراطية للدولة، وهي الاطار السياسي الكافل لمشاركات حية وحقيقية من قبل كل مكونات الشعب العراقي، التي يمكن ان تتبنى دون تعقيد منتجات هذه الخطابات التي تتبلور حول الحرية للفرد والمجتمع والجماعات، والتي لها ايضا الكثير مما يمكن ان تنتجه مطابخ الثقافة الامريكانية والاوربية في تمظهرات الخصصة والعولمة والتجارة الحرة ومقولات التاريخ وفلسفة فوكوياما وتنظيرات هنتغتون! لكن هذه الدولة الطموحة تعيش في الكثير من حلقاتها اعراض ما قبل الدولة، حيث للتخندقات الواسعة والضاغطة، طبعت بعض قواها بالتمرد على الديمقراطية ذاتها،وارتباك انتظام العديد من حلقات التشريع والقوانين العامة والخدمات الوطنية، التحزبات غير المنتجة، وهشاشة الكثير من البنى المؤسسية العميقة الاثر في صناعة الدولة الوطنية والدولة الخدماتية في آن. مقابل وجود العديد من بقايا الدولة الشمولية التي لاشأن لها سوى صناعة الازمات هنا او هناك والتستر على تسويق الارهاب وثقافة العنف وغلواء الطائفية، والسعي بكل الطرق لافشال صناعة المستقبل، وطبعا يقع هذا التوصيف ضمن رغبة عميقة لابقاء هيمنة الاحتلال وتدخله في صياغة كاملة للدولة المستقلة بسيادتها وهويتها وقرارها ونظامها الامني والسياسي الداخلي والخارجي رهانا على افشال مشروع الدولة الجديدة..

ان صناعة الدولة المدنية وصناعة مؤسساتها الديمقراطية ليست صناعة تقليدية تشبه صناعة السيارات او صناعة اكياس النايلون، وليست هي لعبة يمكن تسويقها بسهولة مثلما نسوّق البروبكندا الثقافية !! او نعرض لها مثلما نعرض الجسد وعريه في حفلة لـلازياء... انها عملية تاريخية تحتاج الى الكثير من الامكانيات الفاعلة وكذلك الكثير من الشروط المادية العملياتية والتنظيمية والعشرات من الخطط والبرامج، والتي ترتبط بانتاج حزم من التنميات الحقيقية وليست المشوهة، واحداث الكثير من التحولات العميقة في البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، مثلما هو عملها على تفكيك المنظومات القديمة(للحكم) والايديولوجيا والعسكرة والتي انتجت لنا طوال العقود المزيد من الانقلابات الدامية والحروب العبثية، والتي تتستر تحت عناوين (الوطنية) و (القومية) و (التحرير) وغيرها، فضلا عن حاجة هذه الدولة الى بنيات تحتية واسعة تدعم عملية التحول الظاهري للدولة، وكذلك تحتاج الى الاطر والبرامج التي تستوعب الخبرات والبنيات الوظائفية التي يمكنها ان تحوّل الثروات الهائلة وغير المنتجة الى ثروات مجددة ومؤسسة وقائمة على اسس من الاقتصاد الانساني الذي يستثمر كل هذه الطاقات والثروات في سياقات عمل مولدة. ناهيك عن الحاجة الى بنيات مؤسسية، تتمظهر فيها التحولات عبر وجود مظاهر للاقتصاد الوطني الحاضن للطاقات، والقابل للسيطرة على البطالة(المرض المزمن في دولة الحرب) وكذلك اتساع الجامعات ومراكز البحوث العلمية والمؤسسات المتخصصة وبما يوازي عملية التحول والحاجة الى الطاقات العلمية والعمالة الماهرة، مقابل هذا التوسع في انشاء الاسواق والنظم الاستثمارية وبنيات الاقتصاد الحر.

كل هذا يحتاج بالضرورة الى بنية تشريعية تتكامل فيها اليات النظر الى مفهوم التحول بانه مفهوم كامل ومترابط، والذي يقترن باعادة تأهيل النظام الاجتماعي والسياسي الكافل للحريات والحقوق المدنية والى الجهاز الامني والعسكري المهني والممنهج، وعلى وفق اليات دستورية تجعل عمله في اطار الدفاع عن البلاد ضد الاعتداءات الخارجية وليس متورطا كما الفنا سابقا في تاريخ طويل من الانقلابات والسلوك القمعي الذي طالما ورطته به الدولة الشمولية.

ان التحولات المعقدة التي يعيشها العراق الان، وطبيعة الصراعات التي صنع لها البعض خنادق متقابلة، والتي كشفت لنا عن حجم وخطورة ماتركته مرجعيات الدولة الانقلابية والدولة الايديولوجية والدولة الشمولية من آثار عميقة وسالبة ومدمرة في اللاوعي العراقي، والتي انعكست على صياغة هذا الوضع الاشكالي بكل تداعياته واحزانه وفوضاه ودمويته والذي اعادنا طبعا الى التموضع خارج اطار مفهوم الدولة الحاضنة والراعية لمواطنيها، وكأنه يذكرنا باننا مقبلون على حروب صغيرة وكبيرة لا تعنى بصناعة الدولة الجديدة بقدر ماتعني عند البعض بالمصالح الفئوية والحزبية والتي ترتبط باجندات خارجية لاتطمئن للتحولات الحادثة في العراق الجديد من حيث الدعم المادي والدعم اللوجستي والاعلامي، فضلا عن أن البعض مازال اسير العقد الماضي في النظر الى مفهوم(الحكم) وعدم الاستعداد لتقبل فكرة خلق مجتمع متكافىء الفرص، يتجاوز عقد الواحدية بكل مظاهرها، والتي اشاعت الحروب ومظاهر الفقر الاجتماعي والثقافي والاخلاقي التي نرث للاسف الان الكثير من ازماتها، والتي وضعتنا للاسف امام مستقبل غائم لحياة نطمح ونحلم ان يعيشها الجميع بامان وسلام ومحبة وتسامح، وان يكونوا فيها مواطنين صالحين في دولة مدنية تنتمي لشرعية القرن الواحد والعشرين والحضارة الكونية ،بعيدا عن اوهام الدولة القديمة ،دولة الرعب والانقلاب والقتل والطرد والهيمنة ..

ان الخروج من ازمة ما قبل الدولة الى حيوية ما بعد الدولة، ليست هي نقلة سهلة من جغرافيا الكرخ الى جغرافيا الرصافة، بقدر ماهي نقلة باتجاه التاريخ، باتجاه الحياة التي يحتاجها ويصنعها الجميع، ويتحاور من اجلها الجميع دون مخازن اسلحة ودون افكار نائمة داخل صناديق الجدات، ودون اوهام ببطولات لم تعد صالحة للاستعمال البشري، ودون تاريخ لم يعد الا جزءا من الافكار العاطلة عن دولة الجنرلات ودولة الحروب ودولة السلالات الذهبية...

ازاء كل هذه القراءات وطبيعة ما تحمله من ازمات مفترضة او واقعية على سياق صناعة الدولة، يبدو النظر الى طروحات ما توارد في كتابات فوكاياما او هنتغتون عن نهاية التاريخ وصراع الحضارات وحتى طروحات بعض الساسة الغربيين والاميركان، بانه جزء من تداعيات(صدمة)انهيار المركز السياسي القديم، والتي تحتاج بالضرورة الى معالجات سياسية وثقافية لم يزل العقل العربي الرسمي ينظر إليها بريبة والتباس والتي ستصنع له المزيد من الغموض، والمزيد من الاخطاء، بما فيها صعود(اشكال الارهاب السياسي والايديولوجي) والذي بدأ واضحا في اليمن والصومال والجزائر ناهيك عن حواضنه العقائدية في هذه الدولة او تلك والتي يمكن ان نعدّها نوعا من(الخلايا النائمة)

كما نظر العقل الغربي لهذه الصراعات وتشكلاتها بما فيها النظر الى الدولة العراقية مازال للاسف غير واضح المعالم، حتى يبدو وكأنه جزء من التعقيدات التي وجدت لها على الارض تطبيقات واجراءات بعد احداث مابعد ١١/ايلول، تلك التي صنعت توصيفا عموميا للارهاب السياسي والثقافي والاثني، والتي لم تستطع ان تعزز دور القوى التنويرية في البناء الوطني للحركات الديمقراطية، والعمل على عزل الدول التي مازالت تسند الارهاب الذي يهدد المشروع الغربي ذاته، رغم ان هذه الدول تدعي انها في(خانة) الدول المساندة لمواجهة الارهاب والعنف.

ان الدولة العراقية الجديدة هي ضحية معقدة للتصورات الاميركية التي مازالت تحتاج الى الوضوح الكامل، والى مسؤوليات تدرك ان بناء الدولة يعني مواجهة ازمة الماضي بطل تعقيداته وصراعاته ومركزياته والتي يمكن ان تعيد انتاج الدولة الاستبدادية ذات الطموحات العدوانية، ناهيك عن ان الدولة العراقية هي ضحية لسياسات العديد من الدول العربية والاقليمية والتي تنظر الى ماحدث في العراق بانه(لعبة امريكية) خالصة والتي تعمل وتحت واجهات طائفية وارهابية لتعويق سيرورة هذه الدولة واكتمال مشروعها الوطني وبنائها الاقتصادي من خلال الدعم الواسع لقوى الدولة القديمة بكل الوسائل، والتدخل الفاضح في شؤونها، وفتح المجال لدعم الحركات الارهابية لتعويق التحولات الاجتماعية وعبر احداث الكثير من الاضرار الخطيرة من خلال التفجيرات الدامية التي تشل الحياة وبناها التحتية، والتي تعد المصدر الاساسي لانتاج هذه الدولة، ناهيك عن العمل في احداث هزات سياسية داخلية تسهم في ارباك العمل السياسي وخلق الفوضى والشكوك في الاوساط الاجتماعية المستهدفة من كل هذا والتي مازالت تعاني من اضرار بطء وجود هذه الدولة التي تعيد تأهيل ما تخرب من مؤسسات وخدمات طوال عقود، وخلال مرحلة الاحتلال الاميركي للعراق، وسوء تنفيذ البرامج الوطنية من قبل الحكومات المتلاحقة...

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .

٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net